

لزومه حالاً كذا ما صدقنا
وان يولي رجله وما عكس
كذلك ان البيع وخبر
وافيت برية ان غير المشتري
ما منع من رية التصرف

بما اشتبه فسد بها كز
لوجله في المجلس كما ذكر
او غير الدلائل بالتغير
في بعضه من قبل علم كالشرف

فصل

بيع عقار ليس تخشى الهلكة
لا يبيع منقول قبل القبض
لو وهب المنقول قبل ما قبض
بخلاف بيع قبل ما صحا
وبيع ما تكال قبل الكمال
ومثله المعدود والموزون في
ولو كبل بائع بخصر رية
وتصرف فيه بحكم الثمن
ان الفردي كان ذراعي بكثر
وجاز ان يتصرف في العين
اذك قبل القبض كل دين
بتكليف في غير صرفي وسلم
وكان ما يبيع بعد قائما
والتحفظ بالصل العقد
وجاز ان يبيد في المبيع
ان قبل من المشتري والتحقق
هلا يها من قبل قبض ولا يسطر
قيام ما يبيع الا بالتسقط
صح ان كان المبيع ديناً

عليه صح قبل قبض الكمال
بخلاف تدبير وهب وقبض
من بائع فقبل البيع ان قبض
والفرق بين التصرفين ان
يكثر من البيع والاكل
غير نقد بل بحكم التصرف
ان كان بعد البيع الا في عبيدة
من قبل كبله والولاء
في حكم من حكم ما ائتمنت
ومن ثمن من قبل قبض بيت
كاجرة او مهر او مضمون
وزيادة ان قبل البائع ثم
صح منه الخط فبها علم
كزيادة فيه وان لم يسكد
في غير سبل حسن الصنيع
باصل تعلقه فان تحقق
حضرها من المزداد الضبط
لزيادة فيه عليك الخط
ولم يجز ان كان فيه عيباً
تعلق

تعلق بالاصل والزيادة
ولزم تأجيل كل دين
الاسبق في مديونات
او هو بان يقرض الف درهم

فصل في القرض

هو الذي تعطيه من مشي
وصح القرض بكل ما صح
استقرض من اذ ليس بالبحر
وتلزم قيمتها في اخر
كما اذا استقرض بالعرف
بملة فعليه يوم القرض
عند الامام الثاني والسيباني
استقرض فلما الطعام رخصا
لبد فيه الطعام غالي
استقرض شيئاً من الفاكهة
يخبره والقرض على التاخير
بل اذا ائتمن في الصوامة
ويملك القرض بنفس القرض
واضمن الصبي باستهلاكه
استقرض من اخر دارهما
فقال لهما ماء ففعل
والقرض ما تعلق بشرط
فلما شرط بامر شيء اخر

باب

فضل خلا عن عوض فيما وزن

استحقاقه في البيع او في الشفعة
ان صدق القرض من مديون
الاشباه والقرض من المديون
من ماله كما اجل القرض لزم

الآخر بالمثل القرض
بالمثل باستهلاكه عن المظن
فاسدت يعطى من الكاسفة
يوم رعاها على المحرر
قوت فطبت منه بالسناف
قيمته فيه نيل القرض
يوم الصوم بل لا يوافق
فذهت الاخر وخلصا
يؤمن بالكفيل للمالك
فترى الى التهلكة الغائبة
الى حجة الحادث الضمير
على دفع قيمته عن الواحدة
عندهما الا الثاني وهو المضي
قرض معنوع من الملاك
فان لها مقرضه وانما
ما لزم المستقرض رية البدل
والفالسد يلغو بغير شرط
لصحة حجة بدل الذي تلسر

او كبل مشروط لفر دفاستين